اعداد

د. محمد رعد الدراجي

التطور التاريخي للديمقراطية

لقد مرت فكرة الديمقراطية بمراحل تطور عديدة حتى وصلت إلى مفهومها في الوقت الحالي وسوف نبين تطور الفكر الديمقراطي في الحضارات القديمة و في الشرائع السماوية.

الفرع الأول

فكرة الديمقراطية في الحضارات القديمة

إن فكرة الديمقراطية هي فكرة قديمة وتعود جذورها التاريخية إلى الحضارة الإغريقية اليونانية, وقد شهد النظام السياسي في أثينا أول تجربة ديمقراطية في التاريخ وذلك خلال القرن الخامس قبل الميلاد.

لقد عبر أفلاطون عن الديمقراطية بقوله : " إن الإرادة المتحدة للمدنية هي مصدر السيادة ", كما بين أرسطو أن " السلطة يجب ان تنبع من الجماعة وليس من شخص الحاكم, وأن خير الحكومات هي الحكومة التي يسود فيها القانون ".

لقد طبقت الديمقراطية القديمة في المدن الإغريقية القديمة, وبالذات اثينا حيث كانت المدن

مقسمة اجتماعيا إلى فئتين, فئة الأرقاء وهم الأغلبية الساحقة من سكان هذه المدن, وفئة المواطنين الأحرار , وهم القلة الذين كانوا يتمتعون وحدهم بالحقوق السياسية, فسن القوانين و تعيين الحكومة و النظر في المسائل الخارجية يتم بطريقة مباشرة, حيث يجتمع المواطنون الأحرار في هيأة جمعية شعبية لاتخاذ القرارات المناسبة لتسيير شؤون دولتهم الديمقراطية.

وهكذا نجد أن ممارسة شؤون السلطة السياسية اقتصرت على فئة المواطنين الأحرار من دون الفئة الثانية, أي الفئة القليلة من السكان الذين لم يتجاوز عددهم في ذلك الوقت عشرين الفا, إذ إن الغالبية الساحقة كانت من الأرقاء و الأجانب الموجودين في هذه المدن.

واذا كان النظام الذي طبق في المدن اليونانية القديمة على النحو السابق لا يأخذ من الديمقراطية حسب قول البعض إلا الاسم فقط كان هذا النظام ارستقراطيا في حقيقته بسبب السلطة لطبقة الأحرار فقط من دون الأرقاء, وإذا كان هذا النظام

يختلف في مفهومه عن المفهوم الحديث للديمقراطية في الأزمنة المعاصرة, فأن ذلك لا يحول من دون اعتبار الديمقراطية القديمة التي عرفتها المدن اليونانية العلامة الأولى و الأصل الثابت الذي قامت و استندت عليه الديمقراطية في ثوبها الحديث و المعاصر.

أيضاً شغلت الديمقراطية المفكرين السياسيين الرومان, ويعد المفكر شيشرون واحدا من بين هؤلاء, إذ أكد على المحافظة على الحقوق و القانون وصد حالة اللاقانون إلى فوضى عارمة, فالمجتمع المدني عنده متأصل في روح اجتماعية غرستها الطبيعة في البشر, و يحرك الناس استعدادهم الفطري على الاجتماع و يقودهم العقل للارتباط بعضهم ببعض, لكن العواطف الجميلة وحدها لا تكفي لتشييد علاقات اجتماعية قوية دائمة, فالمؤسسات ضرورية أيضاً.

إن الرومان أخذوا بعض عناصر الديمقراطية، من دون أن يمارسوها كاملة كما فعل أهل أثينا، حيث لم يكن في بادئ الأمر لغير أقلية من العائلات الثرية (النبلاء) الحق في التصويت وفي إدارة حكم روما، وبعد قرون من النضال استطاعت الطبقات الفقيرة (العامة) أن تفوز بحق التصويت وبغيره من حقوق المواطن، وتماشيا مع مبادئ الديمقراطية، اعترف الرومان بأن الحكومة يجب أن تنطوي دائما على نوع من قبول الشعب، فظلوا يحتفظون بوهم أن الإمبراطور يحكم بموافقة الشعب، حتى عهد حكم الأباطرة المطلق السلطات.

وعلى هذا، فهذه الأغلبية الثائرة (الشعب) سعت إلى المشاركة في السلطات، واستخراج حقوقها من خلال صراع طويل ومرير تمخض عنها ما يسمى بالديمقراطية، إذ إن هذه الديمقراطية لم تصل إلى صورتها العصرية إلا بعد أن مرت بحضارات وشعوب وممارسات حكم وسلطة في كم كبير لا يمكن تجاهله( ).

وتجدر الإشارة إلى أن الفكر الروماني أمتاز بالنزعة العملية في التفكير، أي لم يهتم بالتأصيل النظري للظواهر السياسية، بمعنى أن الرومان جهلوا السياسة من الناحية النظرية، في حين أنهم أجادوا السياسة من الناحية العملية، لذلك لم يبرز من بينهم الكثير من الفلاسفة الكبار، بل برز بينهم الكثير من الساسة المحنكين البارعين والقادة والأبطال( ).

لذا يمكن القول، أن الفكر السياسي الروماني قد جاء ليكمل مواطن الضعف في الفكر السياسي اليوناني الذي أهتم بالجانب الفكري والنظري لظاهرة السلطة على حساب الجانب التطبيقي.

غير أن قيام حكم القياصرة (الحكم الفردي المطلق) في روما قضى على كل تطبيق ديمقراطي وأصبحت الديمقراطية شيئا منسيا ولفترة زمنية طويلة.

ولقد هيأت الأوضاع التاريخية التي سادت في الماضي في أوروبا على انشاء فكرة الديمقراطية إذا كان الاعتقاد الذي يسود قديما, بأن الله فوض أشخاصا معينين لحكم البشر, من خلال مبدأ

الحق الإلهي, الذي اعتمد على أنظمة الحكم المطلقة, التي يستمد فيها الملك سلطانه , أي سيادته من الله, ومن ثم لا يمكن محاسبته, فتثبت السلطة على الرعية كظاهرة قدرية أو كقانون طبيعي لا مجال لمعارضته أو مناقشته, فتصبح سلطة الملك مقدسة وغير مقيدة.

هذا و في نهاية القرن الخامس عشر كانت بداية نهضة شاملة في أوروبا فازدهرت الملكية و انهارت الأنظمة الاقطاعية , و كانت الدعوة إلى السلطان المطلق تعد من المظاهر الأساسية للقرن السادس عشر, إلا أن صراعا قام ضد هذا السلطان المطلق للملوك في القرنيين السابع عشر و الثامن عشر.

وقد نجح هذا الصراع في زعزعة الملكية في انجلترا بسبب ثورة البرلمان بزعامة كروموبل المنادية بشعار مجتمع بلا ملوك أو نبلاء أو اشراف و إقصاء أسرة ستيوارت عن العرش, وإعدام الملك شارل ستيوارت الأول عام ١٦٤٩, وقيام جمهورية كروموبل ثم عودة الَ ستيوارت إلى العرش عام ١٦٦٠, وتجدد الصراع بين الملك و البرلمان, ثم قيام ثورة ١٦٨٨ التي انتهت بإعلان وثيقة الحقوق Bill of Rights فانتهت الملكية المطلقة لتبدأ الملكية المقيدة أو الدستورية, واستكملت الثورة الديمقراطية بصدور قانون ١٦٨٩ لإقرار الضمانات اللازمة لحماية الحريات الفردية و قانون عام ١٩١١ الذي نقل اختصاصات مجلس اللوردات في إقرار القوانين و فرض الضرائب إلى مجلس العموم( ).

لذلك كان النموذج الديمقراطي الانجليزي يحظى بدرجة عالية من الجاذبية في مواجهة دول غرب أوروبا, حيث انتقلت التجربة الديمقراطية من انجلترا إلى مستعمراتها في أمريكا بعد أن استمدت من دعاة المبادئ الديمقراطية , امثال لوك , و مونتسكيو, و روسو قوة دافعة جديدة, فأعلنت استقلالها عام ١٧٧٦, و حرصت عندما اقامت الاتحاد المركزي عام ١٧٨٧ على إقرار المبدأ الديمقراطي, و كفالة ما يقتضيه من أحكام و مبادئ( ).

أما في فرنسا فبالرغم من نشوء المبدأ الديمقراطي و تطوره قبل قيام الثورة الفرنسية في انجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية, فأن اقتران الديمقراطية بالثورة

الفرنسية كان ارتباطا مميزا عما سبقه من تجارب من خلال قيام هذه الثورة بترجمة المبدأ الديمقراطي إلى حالة واقعية عملية مقننة في الدساتير وإعلانات و مواثيق حقوق الإنسان و المواطن التي سرعان ما صُدرت إلى سائر الدول الأُخرى , بعد أن بلورتها التجربة الثورية الفرنسية الرائدة, وقد قضت الثورة الفرنسية على مبدأ الحكم المطلق القائم على نظريات الحق الإلهي لتقيم مكانها مبادئ سيادة الأمة و الحقوق و الحريات الدستورية التي جعلت من الملوك مجرد رؤساء للدول تمارس في مواجهتهم السلطة البرلمانية المعبرة عن مطالب الشعب و مشاركته في السلطة التي هو منبعها الأصيل, وكان ذلك أمراً حتميا ولازما في الواقع لتعويض الفجوة الهائلة في فرنسا بين رقيها الثقافي و الفكري , و ما كانت عليه مؤسساتها السياسية من تخلف مشين, ولذلك نجد أن الثورة الفرنسية قد قضت على التنظيمات السياسية المتخلفة التي كانت تساند ملكيتها البالية, لتحل محلها تنظيمات ديمقراطية تؤمن بالحرية للجميع قامت بنشرها في العالم الغربي على أيدي نابليون و جنوده و انتصاراتهم الباهرة في ذلك الوقت.

فكرة الديمقراطية في الشرائع السماوية

لقد أشارت الكتب السماوية إلى فكرة الديمقراطية وسوف نخص بالذكر الديانة المسيحية, والديانة الإسلامية.

فبالنسبة للديانة المسيحية فلقد بلغت في التطهر الروحي والتجرد المادي و السماحة الوجدانية والدعوى إلى السلام غاية مثلى, وأدت واجبها في حياة الإنسانية الروحية, فعملت على الارتفاع بالروح و السمو بالوجدان , وتطهير القلب و الضمير من الشرور وكبت الغرائز, و كذلك هدفت إلى تحقيق أرفع المثل العليا في عالم النفس والضمير و بلورت العديد من الأُسس الديمقراطية كالعدالة و المساواة... الخ.

و قد تركت المسيحية ما يتعلق بنظام الحكم لجهود البشر بما يتفق و أحوالهم و اكتفت المسيحية بالدعوة إلى الفضائل الخلقية " دع ما لقيصر لقيصر و ما لله لله .

اما بالنسبة لموقف الدين الإسلامي من فكرة الديمقراطية , والذي سوف نعطي مساحة واسعة للحديث عنه, فلقد انزل الله سبحانه و تعالى القرآن الكريم على النبي محمد (صلى الله عليه و سلم) ليؤكد الفضائل و الأحكام الخلقية التي دعت إليها الديانة المسيحية, وعلى خلاف المألوف في الكتب السماوية التي سبقته فقد خطا بالإنسانية خطوات بعيدة المدى إلى الأمام, أن النظام الذي أتى به الإسلام هو الديمقراطية في أسمى وأروع صورها, و جوهر هذا النظام يقوم على أصول معينة

منها طريقة اختيار الخليفة (رئيس الدولة) و إلى تقييد سلطان هذا الخليفة, فالخليفة يختار بواسطة المبايعة أو (الانتخاب العام) , و يتقيد هذا الرئيس في تصريف شؤون الدولة بنظام الشورى , وهو صورة للنظام البرلماني في الوقت الحاضرفالشورى هو استطلاع آراء ذوي الرأي من أبناء الأمة على أساس من الحرية و المساواة فيما لم يرد بشأنه نص او حكم شرعي من شؤونها العامة , دينية كانت أو دنيوية استظهارا لأرادتها الجماعية و تحقيقا لمصلحتها العامة فيما يتفق مع الحق و العدل ويطبقها, و يحقق مقاصد الشريعة و أحكامها و مبادئها.

من خلال هذا التعريف الجوهري لمفهوم الشورى نرى أن الشورى تعد منهجا في غاية المرونة و الملاءمة و التطور يصل بنا إلى وجه الحقيقة و استجلائها بشأن الأمور العامة للمسلمين مكلف بها الحاكم أو ولي الأمر شرعا بحيث يجب عليه أن يطبقه وفقا لمبادئ الحرية و المساواة و وحدة الرأي بين ابناء الأمة الإسلامية من اجل تحقيق المصلحة العامة وبما يكفل تكريم العقل و الفكر الإنساني و احترامهما.

و قد أكد القرآن الكريم في بعض آياته على مبدأ الشورى, إذ قال سبحانه و تعالى : " وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ " وأيضاً قولة تعالى : " وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ"( ).

و لقد طبق الرسول (صلى الله عليه و سلم) الشورى بمعنى الممارسة الفعلية لحرية الرأي و التعبير ليس في الظروف العادية للأمة الإسلامية فقط , بل وأيضاً في ظل ما نسميه في عالم اليوم بالظروف الطارئة أو الاستثنائية كما هو مستقر عليه في حالة الحرب, و ليبلغ ذلك في مجال تطبيق المبدأ درجة لم تعرفها النظم الوضعية التي تصادر الحريات و غيرها من سائر الحقوق خلال فترات الظروف الاستثنائية او هي توقف خلالها على الأقل تمتع الأفراد بها و ممارستها بصورة مؤقتة, فلقد طبق الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) حريات الرأي و التعبير القائمة على الحساب العقلاني في غزوة بدر الكبرى, وأحد, والأحزاب شاملا ذلك التطبيق مختلف المراحل السابقة مباشرة او المعاصرة او اللاحقة على نشوب تلك الحروب و الغزوات.

وقد أكد القرآن الكريم وبعدها السنة النبوية الشريفة على مبادئ الحرية و الإخاء و المساواة التي قامت في سبيل تحقيقها الثورة الفرنسية, وثورات أُخرى سابقة و لاحقة لها.

و قد قرر الدين الإسلامي الحنيف إلى جانب الأصول الدستورية الجوهرية السابقة مبادئ أخر مهمة حتى يجعل من النظام الديمقراطي حقيقة وفعلا وليس مجرد اسما

أو صورة, و من هذه المبادئ هي حرية القول و الرأي و النقد (أي نقد الحكام من أجل المصلحة العامة), حيث قرر تبرير المقاومة الثائرة ضد الحكام, من أجل الدفاع عن المصلحة العامة, فقد ورد بالحديث الشريف ما يأتي : " من رأى منكم منكرا فليغيره بيده (أي بالقوة) فان لم يستطيع فبلسانه (وذلك بإبلاغ السلطات العامة أو تنبيه الرأي العام) فإن لم يستطيع فبقلبه وذلك أضعف الايمان.